العرب
الثلاثاء 2019/07/30
السنة 42 العدد 11423

الأردن يوازن علاقاته بين محور الاعتدال وتحالف تركيا وقطر

العاهل الأردني والرئيس المصري يصران على حل الدولتين قبل جولة كوشنر

لقاء في توقيت فارق

زيارة العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني إلى القاهرة، وقبلها إلى أبوظبي، بدا أن أحد أهدافهما الأساسية تأكيد حرص المملكة على الحفاظ على علاقتها مع محور الاعتدال، خاصة مع بروز مؤشرات عدة في الأشهر الأخيرة على تقارب بينها وبين المحور القطري التركي.

القاهرة – أجرى العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الاثنين زيارة غير معلنة مسبقا إلى القاهرة، حيث التقى بالرئيس عبدالفتاح السيسي. وبحث الجانبان خلال اللقاء العلاقات الثنائية مع التركيز على التحديات التي تواجه البلدين وفي مقدمتها خطة السلام الأميركية للشرق الأوسط.

وجاءت زيارة العاهل الأردني إلى مصر بعد يوم من زيارة أداها إلى الإمارات العربية المتحدة، حيث حظي بحفاوة لافتة من قبل ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان. وكانت زيارة الملك عبدالله لأبوظبي قد اتخذت طابعا أسريا عبر عنه في تغريدة على موقعه على "تويتر"، "شعرت اليوم أنني بين أهلي وأسرتي عند لقائي بأخي العزيز سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان وأبنائه وأحفاده الأحباء. أدعو الله أن يديم الود والمحبة بين بلدينا وشعبينا الشقيقين، كما أدامه بين أسرتينا على مر السنوات".

واعتبرت دوائر سياسية أن الزيارتين تحملان من حيث توقيتهما أكثر من دلالة لعل أهمها أن الأردن ليس في وارد التخلي عن سياسته الخارجية المعهودة على خلفية التقارب الذي برز في الفترة الأخيرة مع كل من قطر وتركيا.

وشككت الدوائر في حقيقة ما يشاع عن فتور في العلاقات بين القاهرة وعمان على وجه الخصوص، نتيجة بعض التوجهات الأردنية مع كل من الدوحة وأنقرة، والتي تركت انطباعات بأن سياسات الملك عبدالله الإقليمية تبتعد عن مصر، وأرجعتها إلى وجود حسابات خاصة تفرضها الطبيعة الأردنية منذ زمن، عندما تلجأ إلى هامش من المناورة يمكنها من تخطي بعض العقبات، أو يمنحها فرصة للحصول على مكاسب معينة.

محمد مجاهد الزيات

هناك حاجة ملحة للتفاهم حول موقف موحد من صفقة القرن

وأقدمت عمان على خطوة لافتة هذا الشهر بتعيين سفير فوق العادة لدى الدوحة بعد تخفيض تمثيلها الدبلوماسي مع قطر منذ أكثر من عامين في تماه مع قرار كل من السعودية ومصر والإمارات والبحرين بمقاطعة الدوحة على خلفية دعمها لجماعات إرهابية وعلاقتها المثيرة للجدل مع إيران.

وعززت زيارة وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو قبل أيام إلى العاصمة الأردنية الشكوك في توجه أردني نحو إعادة تموقعه إقليميا بالانخراط في الحلف القطري التركي، وسط تحذيرات دوائر أردنية من مغبة الإقدام على هكذا مجازفة في ظل الوضع الدقيق الذي تمر به المملكة، نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تواجهها، والتحديات الخارجية الممثلة أساسا في خطة السلام الأميركية المعروفة بصفقة القرن.

وبدا أن زيارة الملك عبدالله الثاني إلى القاهرة، وقبلها إلى أبوظبي، محاولة لتفنيد وجود هكذا نية لتغيير في سياسات المملكة الخارجية التي لطالما اتسمت بالتوازن وإن كانت تنحو صوب ما يعرف بمحور الاعتدال في المنطقة الذي تقوده كل من السعودية والإمارات ومصر.

ويقول محللون إن العاهل الأردني يدرك أن الظرفية الحالية تقتضي المزيد من الالتحام بالعمق العربي وتنسيق المواقف مع الدول المحورية في ظل الأخطار التي تحدق بالمنطقة سواء لجهة التوتر الجاري مع إيران أو في علاقة بما تحاول الإدارة الأميركية فرضه لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، والذي سيكون الأردن ومصر أبرز المتأثرين به.

وأكد الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي والملك عبدالله الثاني خلال اجتماعهما أهمية تسوية النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي "على أساس حل الدولتين".

يأتي ذلك قبل جولة مرتقبة يقوم بها نهاية يوليو مستشار الرئيس الأميركي جاريد كوشنر وعراب صفقة القرن إلى الشرق الأوسط وتشمل مصر والأردن لمحاولة دفع خطته للسلام إلى الأمام.

ورغم أن كوشنر لم يعلن بعد تفاصيل خطته، إلا أن الأردنيين يخشون أن يدفع بلدهم الثمن الأكبر لهذه الخطة التي يطلق عليها "صفقة القرن" وأن يصبح "وطنا بديلا" للفلسطينيين.

وقال المتحدث باسم الرئاسة المصرية بسام راضي إن السيسي والعاهل الأردني "توافقا حول أهمية تكثيف جهود استئناف مفاوضات عملية السلام وفق المرجعيات الدولية، ومبادرة السلام العربية، وعلى أساس حل الدولتين بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو (حزيران) 1967 وعاصمتها القدس الشرقية".

والشهر الماضي عُقد مؤتمر اقتصادي في البحرين لعرض الشق الاقتصادي لخطة السلام في الشرق الأوسط وقد شارك وفدان من مصر والأردن في المؤتمر على مستوى منخفض تمثل في حضور نائب وزير المالية.

وقاطعت السلطة الفلسطينية هذا المؤتمر الذي حمل عنوان "من السلام إلى الازدهار"، معتبرة أن إدارة دونالد ترامب التي تعلن دعمها لإسرائيل، تسعى إلى شراء الفلسطينيين وحرمانهم من دولة مستقلة. واعتبر الخبير في الشؤون الإقليمية، محمد مجاهد الزيات أن "هناك اليوم حاجة مصرية أردنية ملحة إلى التفاهم حول موقف موحد وتبني مقاومة قوية في وجه الرغبة الأميركية الطامحة لتنفيذ صفقة القرن".

ولفت الخبير في تصريح لـ"العرب" إلى أن قرار الرئيس الفلسطيني محمود عباس تقويض العمل بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل يتطلب كذلك تحركا مصريا أردنيا متناغما للتعامل مع تداعياته، والتي قد تصل إلى حد التصعيد العسكري من قبل الحكومة الإسرائيلية.

وسبق وأن أبدى الملك عبدالله الثاني شكوكا في إمكانية أن تقدم إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب على طرح الشق السياسي من خطة السلام الموعودة في ضوء الرفض الفلسطيني وعدم تحمس الدول العربية، بيد أن الموفد الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط وأحد مهندسي الخطة، جيسون غرينبلات ألمح قبل أيام إلى أن هناك إمكانية كبيرة لإماطة اللثام عنه قريبا.

موازنة لبنان 2019 رهينة حسابات عون الطائفية

بيروت - أكدت مصادر قريبة من التيار الوطني الحر أن لا مجال لتوقيع رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون على موازنة العام 2019 ما لم تتم إعادة النظر في المادة 80 المتعلقة بحفظ حقوق الناجحين في مجلس الخدمة المدنية.

ويأتي هذا الموقف من رئيس الجمهورية وحزبه لاعتبارات طائفية في علاقة بأن المشمولين بهذا الاستثناء هم في معظمهم من المسلمين. ويسعى عون وتياره لفرض المناصفة بين المسيحيين والمسلمين في كل الوظائف وبمختلف الرتب، مع أن هذا المبدأ لا يطبق سوى في الوظائف من الفئة الأولى.

ويتخذ عون منذ وصوله إلى قصر بعبدا بموجب تسوية جرت في العام 2016، الدفاع عما يسميه حقوق المسيحيين أولوية مطلقة بالنسبة له، في تعميق للجرح الطائفي الذي ينهش جسد لبنان منذ ما قبل 1975 (تاريخ اندلاع الحرب الأهلية).

وتقول أوساط سياسية لبنانية إن الشعار الذي يرفعه عون وتياره الذي يقوده صهره جبران باسيل بالدفاع عن حقوق المسيحيين يضعه في مواجهة الكل اللبناني بما فيه حليفه "الاستراتيجي" حزب الله الذي كان أحد الداعمين للبند 80.

وتشير هذه الأوساط إلى أن موقف عون من شأنه أن يزيد الوضع اللبناني تأزيما ويعزز الضبابية التي تلف اقتصاد البلاد، فضلا عن تعقيد الأزمة السياسية، ذلك أنه ومنذ حادثة قبرشمون في 31 يونيو الماضي تواجه الحكومة شللا لا أفق حتى اللحظة لمعالجته.

وتلفت الأوساط إلى أن سياسة عون وصهره باسيل باتت تشكل عبئا ثقيلا على البلد واستقراره الهش في ظل إصرارهما على توظيف الملفات طائفيا لاحتكار الزعامة على الطائفة المسيحية.

وكان التيار الوطني الحر من ضمن القوى التي صادقت على الموازنة في 19 يوليو الجاري بعد نقاشات استمرت ثلاثة أيام، وتعثر دام أكثر من أشهر.

وبرر التيار موافقته على الموازنة لجهة تلقيه وعودا من رئيس مجلس النواب نبيه بري بإلغاء البند 80 وهو ما نفته كتلة التنمية والتحرير.

> الرئيس عون وتياره يسعيان لفرض المناصفة بين المسيحيين والمسلمين في كل الوظائف وبمختلف الرتب

وفي ظل عدم إمكانية إعادة مناقشة البند 80 بشكل منفصل في البرلمان، ذلك أن الأمر يتطلب إرسال كامل الموازنة إلى المجلس، فإن البلد مقبل على فصل جديد من التعطيل، سينعكس بشكل سلبي على وضعه الاقتصادي الصعب ويعزز من شكوك المجموعة الدولية الداعمة للبنان.

وينظر إلى الموازنة على أنها اختبار حاسم لقدرة لبنان على معالجة سنوات من سوء الإدارة الاقتصادية والفساد اللذين أديا إلى تراكم واحد من أكبر أعباء الدين العام في العالم، يعادل حوالي 150 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وبرر عضو تكتل لبنان القوي النائب آلان عون تصلب موقف التيار حيال المادة 80 بأن "هذه المشكلة قابلة لأن تتكرر في غير هذا المجلس ويجب بحث كيف حل هذا الموضوع".

البرلمان اللبناني يقر موازنة حالمة لاسترضاء المانحين
ص11

حماس تعزز قبضتها المدنية على غزة بعد فرض سطوتها الأمنية

غزة - أثار اختيار حركة حماس لإدارات جديدة لمجالس بلدية في قطاع غزة جدلا على الساحة الفلسطينية خاصة من حيث الطريقة التي جرى بها الأمر حيث تم تشكيل ما سمي بمجمع انتخابي لانتخاب عناصر تلك الإدارات.

ويقول سياسيون فلسطينيون إن الحركة بخطوتها الأخيرة أظهرت نيتها لتعزيز سلطتها المدنية بعد نجاحها في فرض سطوتها الأمنية، في تجاهل لتداعيات ذلك وما سيخلفه من تعميق للأزمة الداخلية في ظل ما تواجهه القضية الأم من تحديات غير مسبوقة تهدد بنسف طموحات الشعب الفلسطيني.

وأعلنت بلدية غزة، كبرى بلديات القطاع، الذي تسيطر عليه حماس بالقوة منذ منتصف عام 2007، مؤخرا تعيين يحيى السراج رئيسا جديدا لها "بعد انتخابه من نخب مجتمعية ورؤساء وأعضاء لجان الأحياء وممثلي النقابات والاتحادات المختلفة".

وذكرت البلدية أن الرئيس الجديد سيجري مشاورات مع اللجان المختصة ووجهاء المدينة والمعنيين لاختيار باقي أعضاء المجلس البلدي مع مراعاة تمثيل المجلس للقطاعات المختلفة.

وبرر وكيل وزارة الحكم المحلي، التي تديرها حماس، إبراهيم رضوان اعتماد هذه الطريقة بانتخاب رئيس جديد لبلدية غزة "باستمرار تعطل إجراء الانتخابات المحلية".

وأوضح رضوان أن عملية انتخاب رئيس بلدية غزة الجديد "شاركت فيها نخب مجتمعية وممثلو مؤسسات وهيئات محلية ونقابات مهنية ورؤساء جامعات".

وتعد بلدية غزة ثاني أكبر المجالس المحلية في الأراضي الفلسطينية من حيث عدد السكان، ويعمل فيها أكثر من 1800 موظف، وتحظى بأكبر إيرادات مالية على مستوى القطاع.

وعينت سلطات حماس أيضا رئيسا جديدا لبلدية رفح، أقصى جنوب قطاع غزة، علما بأنها كانت عينت رئيسا لبلدية خان يونس مطلع عام 2018.

ولم يشهد قطاع غزة انتخابات للمجالس البلدية منذ عام 2005، فيما أجرت الضفة الغربية انتخابات للبلديات عامي 2011 و2017 من دون القطاع بسبب خلافات تتعلق بالانقسام الداخلي، بين حركتي حماس وفتح.

وقوبل تعيين إدارات للبلديات في غزة من دون انتخابات بانتقادات من الفصائل الفلسطينية خاصة حركة فتح، بزعامة الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وصرح عضو المجلس الثوري لفتح محمد اللحام، بأن حماس تفرض قياداتها على بلديات قطاع غزة "بعيدا عن أي شكل ديمقراطي أو حتى توافقي بين التنظيمات والمجتمع المدني".

واعتبر القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إياد عوض الله أن طريقة انتخاب رئيس بلدية غزة "تضرب جوهر العملية الديمقراطية التي يجب أن تتم من خلال إجراء انتخابات حرة ومباشرة لاختيار المجالس المحلية".

وكانت حماس، قد رفضت إجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة عام 2017.

الهيمنة على القطاع خيار استراتيجي

الجيش السوري يخترق دفاعات الفصائل في ريف حماة

دمشق - حققت القوات الحكومية تقدما قرب محافظة إدلب في شمال غرب سوريا، بعد سيطرتها على بلدتين خاضت فيهما على مدى أسابيع عدة معارك ضارية ضد الفصائل الجهادية والمقاتلة، التي تتلقى دعما من تركيا.

وتتعرض محافظة إدلب ومناطق مجاورة، حيث يعيش نحو ثلاثة ملايين نسمة، لقصف شبه يومي تنفذه طائرات سورية وأخرى روسية منذ نهاية أبريل، ويترافق مع معارك عنيفة تتركز في ريف حماة الشمالي.

وتمسك هيئة تحرير الشام التي تقودها جبهة فتح الشام (النصرة سابقا) بزمام الأمور إداريا وعسكريا في إدلب ومحيطها، حيث تتواجد أيضا فصائل إسلامية ومقاتلة أقل نفوذا.

وأورد المرصد السوري لحقوق الإنسان الاثنين أنه "بعد معارك عنيفة مستمرة منذ الأسبوع الأول من يونيو، تمكنت قوات النظام من السيطرة على بلدتي تل ملح وجبين في ريف حماة الشمالي".

وأسفرت المعارك منذ مساء الأحد عن مقتل 14 عنصرا من الفصائل الجهادية والمقاتلة فضلا عن ثمانية عناصر من القوات الحكومية، وفق المصدر ذاته.

وأكد الإعلام الرسمي السوري "إعادة السيطرة" على البلدتين. ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) عن مصدر عسكري قوله إن "الوحدات المشاركة في تطهير البلدتين نفذت عمليات نوعية استهدفت تجمعات المسلحين الإرهابيين ودمرت مقرات قيادتهم وعتادهم القتالي وقطعت بنيرانها محاور تحركاتهم".

وخلال الأشهر الماضية، تبدلت السيطرة على القريتين بين الجيش والفصائل الجهادية مرات عدة. ويواصل الجيش وحليفته روسيا الاثنين قصفهما الجوي والبري لمناطق عدة تمتد من ريف حماة الشمالي إلى ريف إدلب الجنوبي.

وقتل أربعة مدنيين الاثنين جراء غارات روسية واثنان آخران بقصف سوري على ريف حماة الشمالي، وفق المرصد.

ومنذ نهاية أبريل، تسبّبت الغارات والقصف في مقتل نحو 770 مدنيا خلال ثلاثة أشهر. كما قتل أكثر من ألف مقاتل من الفصائل، مقابل 936 عنصرا من العناصر الحكومية والمسلحين الموالين لها. كما دفع التصعيد أكثر من 400 ألف شخص إلى النزوح من مناطقهم، وفق الأمم المتحدة.

ويكرس التصعيد في إدلب إصرار دمشق وموسكو على استعادة السيطرة على المنطقة، قبل بحث أي تسوية سياسية للأزمة السورية. وتشهد سوريا نزاعا تسبّب منذ اندلاعه في 2011 في مقتل أكثر من 370 ألف شخص وتشريد أكثر من نصف السكان.